لماذا الاشتراكية ؟

بقلم اسماعيل البيطار

ان غـاية كـل دولة حديثة اليوم هي تأمين العدالة الاجتماعية بين المواطنين من جهة ، والعمل على التنمية الاقتصادية ، وبالتالي الاجتماعية ، لافراد الشعب جميعا من جهة أخرى . وهذان الامران لا يمكن أن يتحققا ما لم يتوفر نظام سياسي اقتصادي اجتماعي يسعى لاحقاق أمور بعينها ، مستندا الى المعطيات الاحصائية ، ليضع في حسبانه ما هو كائن ، وتخطيط علمي مدروس ليؤمن ما يمكن ان يكون ، ثم ما يجب أن يكون .

وتضطرب في حال كهذا النظريات ، وتتصادم الافكار وتتعارك ، يبغي كل منها التحكم والسيادة ، ساعيا الى الخروج الى حيز الوجود والتنفيذ ، وبالتالي تغليب فئة على أخرى ، أو قل ، سيطرة طبقة على طبقة أخرى . ويكاد ينحصر عمل هذه الافكار والنظريات جميعا في العمل على سيطرة شكل من أشكال النظامين الرئيسيين : الرأسمالية والاشتراكية . فما هو النظام المناسب لبلادنا يا ترى ؟

واقع البلاد العربية :

كثيرا ما يقرن واقع البلاد العربية الى واقع بلدان اسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، اذ ان هناك سمات مشتركة تطبعها بطابع معين مشترك بينها تأتي نتيجة مرورها جميعا بظروف وملابسات تاريخية واحدة .

وأول هذه الظروف والملابسات التاريخية وقوعها تحت سيطرة المستعمر لفترة طويلة ، وما منح منها استقلاله حديثا لا يزال يقع ضمن مناطق النفوذ السياسي والاقتصادي لتلك البلاد المستعمرة . وطبيعي في أحوال كهذه أن يوجه البلد المستعمِر البلد المستعمَر في اتجاه معين : فالاقتصاد فيه يقتصر على استخراج المواد الخام كالبترول والحديد والفوسفات ونقلها ـ دون تصنيع ـ الى البلد المستعمِر ، ثم اعادتها ، أو اعادة جزء منها ، مصنّعا الى البلد المورد بأسعار باهظة جدا ، جانية بذلك أرباحا تفوق التصور والخيال . وعلى سبيل المثل لا الحصر ما نشرته مجلة Petroleum Outlook في عددها الصادر في ٢ تشرين الاول عام ١٩٥٧ من ان أرباح رأس المال المستثمر في نفط الشرق الاوسط تبلغ ١٠٠ ٪ بينما لا تزيد أرباح الرأسمال المستثمر في هذه الصناعة في الولايات المتحدة على ٢٠ ٪ .

ويصدق هذا الامر على الزراعة . فالزراعة تقتصر على نوع واحد من المحاصيل كالقطن أو الذرة أو الحمضيات أو البن أو التبغ أو الفواكه مثلا ، وذلك كي تفقد هذه الدول مقومات الدولة الحديثة القادرة على الاكتفاء الذاتي عن طريق التنوع الزراعي والصناعي . ويحتل الاقتصاد الزراعي هذا نسبة تتراوح بين ٧٠ و ٨٠ بالمائة من الانتاج العام .

ثانيا : وجود طبقة في هذه البلدان تدين بالولاء الثقافي والسياسي للدولة المستعمرة ، وذلك عن طريق تلقيها العلم في المعاهد الاجنبية والمدارس التبشيرية . ولقد حبت الدولة المستعمرة هذه الفئة بامتيازات معينة، وربطت بقاء هذه الامتيازات بدوام الولاء لها ، فكانت هذه الفئة هي المهيأة لتسلم الحكم من السلطة الاجنبية ، ثم الاستمرار في الحكم لا على انها حكومة وطنية وانما مندوبة عن الدولة المستعمرة لحكم البلد الذي أنبتها والذي هو حديث الاستقلال .

ثالثا : فقر غالبية السكان ، بسبب عمل المستعمر السنين الطويلة على افقار البلاد واستنزاف خيراتها وثرواتها الدفينة، وبسبب ضعف القوة الانتاجية لانخفاض المستوى الصحي والغذائي والسكني والتعليمي ، اذ تبلغ نسبة الامية في هذه البلدان بين ٦٠ و ٩٠ بالمائة ، والدخل القومي لا يزيد سوى ٢ ـ ٤ ٪ سنويا في حين يرتفع في البلدان المتقدمة فيتراوح بين ٨ و ١٢ ٪ سنويا . كما تفيد الاحصاءات ان النسبة بين معيشة الهندي مقاسة الى معيشة الفرنسي تبلغ ١ الى ٣٩ ، وان دخل الفرد في الدول المتخلفة لا يزيد عن ١٣٠ دولارا ، في حين يبلغ دخل الفرد في البلدان المتقدمة ١٨٠٠ دولار سنويا ، علما بأن توزيع الثروة في البلدان المتقدمة أقرب الى العدالة منه في البلدان المتخلفة . وهذا ما أكده تقرير بعثة ايرفد اذ قال : ان ٥٠ ٪ من سكان لبنان يبلغ دخل الفرد منهم أقل من ٢٥٠ ليرة لبنانية سنويا ، وان ٣٦ ٪ يبلغ دخل الواحد منهم السنوي بين ٢٥٠ ليرة و ٣٥٠ ليرة ، وان ١٤ ٪ يبلغ دخل الواحد منهم سنويا اكثر من ٣٥٠ ليرة . هذا مع العلم بأن لبنان يعتبر من البلاد ذات المستوى المعيشي الحسن اذا ما قيس الى البلاد الاخرى .

يضاف الى هذا كثرة الولادات في البلدان المتخلفة ، اذ تبلغ ٤٥ في الالف حسب ما أورده سوفي Sauvy في كتابه Malthus et les Deux Marx

في حين لا تزيد نسبة الوفيات عن ١٥ ـ ٢٠ في الالف ، وهذا يعني زيادة بين ٢٥ ـ ٣٠ في الالف سنويا ، وهي

زيادة لا تتناسب مع ثروات البلاد بوضعها الحالي او بطريقة استخراجها المعمول بها حاليا .

ويضاف الى فقر السكان وفقر البلاد توفر البلدان المستعمرة على محاربة كل دولة تحاول النهوض او التقدم في ميدان الصناعة خصوصا ، والاقتصاد عموما . ذلك ان البلاد المتخلفة بحاجة الى رؤوس أموال ضخمة كي تنتشل الصناعة من وهدتها وترفعها من مجرد صناعة استهلاكية بسيطة تخدم المستعمر زمن الحرب الى مصاف الصناعات الراقية التي تنتج مواد انتاجية واستهلاكية معا ، وكذلك لتطوير الزراعه بحيث تطبق أحدث الوسائل العلمية فتماشي بذلك التطور الصناعي وتنتج مواد للصناعة . هذا بالاضافة الى حاجتها معامل ومعدات لذلك . وهنا يبدأ الاستعمار بالكشف عن وجهه البغيض : اذ يرفض منح القروض لهذه البلدان ما لم تربط مصيرها بمصيره عسكريا وسياسيا ، وما لم تخضع لشروطه وقوانينه في الانتاج ، وما لم تفعل ذلك فلا قروض ولا معامل أو معدات ولا خبرات وخبراء أو غير ذلك مما يلزم . واذا حدث ووجدت الدولة التي تمول المشاريع الصناعية في ذلك البلد نكاية بسياسة دولة معينة تريد الوصاية على ذلك البلد وعلى منتجاته ، فالحرب العوان تفرض على ذلك البلد وعلى اقتصاده ، بل وعلى كل دولة تتجاسر على التعامل مع ذلك البلد ، كما حدث ويحدث بالنسبة لكوبا مثلا .

رابعا : قيام الحكومات العميلة في هذه البلدان ، وما لم يكن منها عميلا فاليوعة وقصر النظر والتبجح بالوطنية والاخلاص أبرز صفاتها ومميزاتها . وهذا ما يؤدي ـ في غياب التخطيط طبعا ـ الى صرف معظم واردات الدولة على التقدم الكاذب والتبهرج الزائف ، وتطبيق آخر مستحدثات المدنية من مثل الابنية الرسمية الفخمة والطرق الواسعة والاوتوسترادات والجسور المعلقة أو ما شابه . وكذلك تشجيع الدراسات النظرية ـ ان كان ثمة دراسات تقام ومدارس وجامعات تشاد ـ والقضاء كل القضاء على أية دراسات علمية من شأنها اثارة الناس أو بعض الناس للمطالبة بفتح معامل ومصانع لتشغيل الخبرات الناتجة عن ذلك . كل هذا يجري في حين تثوى غالبية الشعب في بيوت حقيرة لا تصلح أن تكون زرائب للحيوان ، ولا يكفي ما تحصله لسد زاوية من زوايا معدها الخاوية الخالية .

خامسا : قيام المجتمعات المتمايزة في هذه البلدان ، وذلك اما بفعل ترسيخ المستعمر عادات وتقاليد مهلهلة بالية كالعائلية والعشائرية والقبلية ، او بفعل خلق تجمعات جديدة عن طريق احزاب تقليدية ومؤسسات طائفية او ما شابه . وهذه التجمعات تختلف مظهرا وتتفق مخبرا في اتصالها بالمستعمر وارتباط وجودها بمصالحه واحتكاراته . والخطر كل الخطر في هذه التجمعات ان افرادها يدينون بالولاء لها اكثر مما يدينون بالولاء للوطن والارض والامة .

هذه هي ابرز المميزات العامة لبلدان آسيا وافريقية وامريكة اللاتينية . ورغم التباين الصارخ بين عادات وتقاليد وثقافة شعوب هذه البلدان فانها تشترك كليا في التحفز للوثوب الى الغد المنشود الذي تستطيع فيه تأكيد استقلالها وسيادتها على ارضها ومصيرها ، والقضاء على كل اثر من آثار المستعمر . وهذا مبعثه حقد هذه الشعوب على التخلف من جهة ، وعلى البلدان ذات الماضي الاستعماري ، او ان صح التعبير ، على الرجل الابيض الذي قدم البلاد مدعيا القيام باعبائه الانسانية ، على حد قولة الكاتب الانكليزي رديارد كبلنغ Rudiard Kupling

اهداف بلاد آسيا وافريقية وامريكة اللاتينية :

انطلاقا من هذا الواقع المرير نلقي اهداف هذه البلدان تتوحد في النزوع الى الامور التالية :

اولا : الحرص الشديد على الاستقلال وترسيخه في النفوس عن طريق الاقتصاد والثقافة الوطنية الصحيحة ، وذلك توضيحا للشخصية الوطنية وابرازا للكيان القومي .

ثانيا : تعجيل النمو ودفع عجلة التقدم في كل ميدان وبلا هوادة ، وذلك ثأرا من ذل الماضي وعار التخلف .

ثالثا : نزوع عقلاني ووجداني الى العدالة الاجتماعية والمساواة لجميع المواطنين امام القانون في الحق والواجب .

ما هي الطريق ؟؟

ما هي الطريق الموصلة الى اهداف الشعوب المحددة اعلاه يا ترى ؟؟

ان من الطبيعي في البلدان المستقلة حديثا بعد قرون طويلة من الاستعمار وفقدان السيادة الوطنية على البلاد ان يطالب الشعب بأمرين :

اولا : حكم البلاد دون تدخل اية سلطة اجنبية تفرض الوصاية او شكل الحكم عليها .

ثانيا : التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأمين العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات بين ابناء البلاد جميعا .

وطبيعي في مثل هذه الاحوال ان تنبري الفئة التي حباها الاستعمار بامتيازاته ورباها على يديه القذرتين وهيأها لحكم البلاد ، ان تنبري مطالبة بكرسي الحكم وممارسة السيادة على ابناء البلاد ، سيما وان لها الخبرة السابقة بالسياسة والاعيب الحكم . وهنا يبدأ الصراع : الجماهير الشعبية التي تركها الاستعمار الطويل مفتتة مجزأة لا تنظيم ينظمها ولا نقابات توحد كلمة عمالها او اتحادات مهنية تلم شعثهم . ويقابل هذه الجماهير من الجانب الاخر تلك الطغمة الحاكمة يساندها البورجوازيون والاقطاعيون ورؤساء العشائر وكل من ترتبط مصالحه بمصلحة الاجنبي . وهؤلاء سرعان ما توحد بينهم المصلحة المشتركة لقلتهم ، فيشكلون بالتالي قوة لا يستهان بها ،

سيما وانهم يجثمون على الفعاليات الاقتصادية في البلاد، ويمسكون بايديهم مقاليد الامور . ثم يلجأون الى نظام ظاهره فيه الرحمة وباطنه من قبله العذاب : عنيت لعبة الاستفتاء والانتخابات التي تنشأ عنها ما يسمى بحكومة الغالبية . وهكذا يسلبون العامل والفلاح حقهما في حكم البلاد باقامة المجالس النيابية التي يمتنع عليهما دخولها . ومن لم يمتثل لهذا التزييف الفاضح لارادة الشعب ولهذه البهلوانية التي تلحقه مما يسمى باللعبة البرلمانية فقد حق عليه اللعن ونزل فيه القول ...

ومن البدهي ان تقرر المجالس النيابية هذه ـ بعد الحاح الشعب بالمطالبة بالتنمية ـ ان الطريق الوحيد لانماء الثروة في البلاد هي اتباع نفس الطريق الذي اتبعته البلدان المتقدمة ، وكان الفارق الوحيد بين البلدان المتخلفة والبلدان المتقدمة اليوم ، والتي كانت بالامس متخلفة ، هو التقدم فقط ، ناسين او متناسين ان الظروف التاريخية التي عاشتها هذه البلدان المتقدمة ، والتي في جلها راسمالية ، والواقع الموضوعي الذي تم فيه تقدم هذه البلدان يختلف بالمرة عما هي عليه البلدان المتخلفة او السائرة في طريق النمو اليوم . فالتقدم يختلف في الزمن ، ولا يمكن ان يعني التقدم قبل قرنين او ثلاثة من الزمن ما يعنيه اليوم ، كما لا يمكن ان يعني الاستعمار قبل قرنين او ثلاثة ما يعنيه اليوم من اسواق حرة ومضاربات في اسواق البورصة باسعار القطن والبترول والبن وما شابه ، والذي يمكن ان يجعل من بلد غني الآن فقيرا مترببا بعد ساعة ، كما يزيد بالضرورة الغني غنى والفقير فقرا ومسغبة ...

لم يكن الاستعمار قبل قرنين او ثلاثة يعني ما يعنيه اليوم من اقتصاد محلي مرتبط بالاقتصاد الاجنبي ، وسيطرة انواع معينة من الانتاج ، وغلبة الصناعات الاستخراجية التي تقوم باعبائها رؤوس الاموال والخبرات الاجنبية ، والتباين بله الاختلاف والتناقض بين قطاعات الانتاج المختلفة في البلد الواحد . وهذا ما دفع العالم والمفكر الاقتصادي الفرنسي بيتلهيم Bettelheim الى تبيان المغالطة في التعبير الشائع « الدول المتخلفة » وما يعنون بهذا التعبير من ان الفرق الوحيد بين الدول المتخلفة اليوم والدول المتقدمة هو التقدم ، وبالتالي الزمن او قل العمر . وهذه المغالطة المقصودة والتزييف للواقع هما اللذان حدا بالكاتب السويسري البير ميستر Albert Meister الى القول بان الدول الرأسمالية هي الحائل الوحيد بين الدول المتخلفة وبين انتهاج نفس الطريق الذي انتهجته لكي تصل الى ما وصلته من تقدم ورفاه . يقول : « ان نمو النظام الرأسمالي نفسه يحول بين الدول الناشئة وبين انتهاج السبيل الذي انتهجته بلادنا المتقدمة : فامام النظام الرأسمالي النشيط الذي يمكن ان يقوم فيها اغلقنا السوق الدولية ، وجعلنا احتكاراتنا مهددة لاستقلال تلك البلدان ، سالبة اياها القيمة الفائضة لديها ، وخلقنا ـ بسبب تجاوزاتنا ـ مشكلة اجتماعية تتعارض مع الليبرالية كما عرفناها نحن . كما ان الاقتصاد الاستهلاكي الموجه للملايين الذي استطعنا تحقيقه يثير شهوات الاستهلاك لدى العامة ، مما يتعارض مع اهداف الانتاج في تلك البلاد . وهكذا نرى ان الدول الغربية، بسبب من وجودها نفسه وبسبب مستوى النماء الذي بلغته ـ تحول دول نجاح بلدان اخرى في سلوك الطريق الذي سبق ان اختارته . ومجرد السير في هذا الطريق يعني الحكم عليها بالركود والتوقف ، على نحو ما نرى مثلا في بلدان امريكة اللاتينية . (١)

اذن لا يمكن الادعاء ان كل اقتصاد يتبع نفس التسلسل في مراحل النمو دون استثناء ، مشتركا في ذلك مع سواه بماض واحد ، ومتطلعا الى مستقبل واحد. فبامكان بلد ما ان يبلغ ما يدعى بمرحلة « متقدمة » من النمو والتطور دون ان يمر اولا بمرحلة « مبكرة » ، اي ان بالامكان تجاوز المراحل . كما انه لا ضرورة تفرض على انواع الاقتصادات المختلفة ان تتعاقب او ان ينبثق احدها عن الآخر (٢) . واكبر مثل على ذلك الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية . وهذا يعني ان بالامكان تجاوز مرحلة من المراحل او اكثر من تلك التي مرت بها الدول الرأسمالية الغربية وتصل الى النماء والرفاه .

ثم انه يجب ان لا يغرب عن البال الاختلاف بين رجل الاعمال في البلدان المتخلفة وبين نظيره في البلدان المتقدمة في القرن الثامن عشر : فرجل الاعمال في البلاد المتخلفة غير وطني ، او ، ان صح التعبير ، عميل . فهو مستعد في كل لحظة التخلي عن مشروعاته الصناعية والزراعية والتجارية وتصفيتها ان وجد من يدفع له ما يساوي ارباحه من هذه المشروعات او يزيد ، شرط ان يخلي السوق المحلية امام المنتجات الاجنبية . كما ان الرأسمال المحلي هو خير عون للاجنبي ، وذلك لجبنه وخوره وخوفه من محاربة الاجنبي له ، وعجزه عن الصمود امام هذا التحدي السافر . هذا بالاضافة الى ان هناك فرقا في الخبراء والمؤسسات المصرفية ورأس المال التثميري في البلدان المتخلفة اليوم وبين البلدان المتقدمة قبل قرن او اثنين من الزمان .

ثم ان رجل الاعمال في البلدان المتخلفة لا يستطيع مطلقا ان يقوم بتنفيذ التنمية وخططها على الوجه المبتغى، ذلك لان اية تنمية تعني اغلاق السوق المحلي امام البضائع الاجنبية الاستهلاكية الاغراقية ، وهذا ما يؤدي الى قيام الدول المصدرة باتخاذ سلسلة من التدابير الانتقامية التي

---

(١) Albert Meister, **socialism** et Autogestion, Edition du Seuil, P. 386.

(٢) « التنمية الاقتصادية ، نظريتها ، تاريخها ، سياستها » ، الجزء الاول ، تأليف بولدوين وماير ، ترجمة الدكتور يوسف صايغ ، مكتبة لبنان ١٩٦٤ ، الصفحة ٢٥٩ .

من شأنها التأثير على الرأسمال المستثمر ، خصوصا في الميدان التجاري . وهذا ما يفسر كثرة المشاريع ذات الربح المضمون في البلدان المتخلفة ، كالمشاريع الزراعية والعمرانية والملاهي والفنادق وما شابه ذلك .

ثم ان خطط التنمية تستدعي بالضرورة توظيف القسم الاكبر من الدخل القومي في عمليات التنمية، وذلك كي تغطي الزيادة في عدد السكان وتؤمن بعض الرفاه لهم ، وهذا ما لا قبل للافراد لهم فيه . فدراسات الامم المتحدة قدرت مستوى زيادة الدخل القومي التي يجب على بعض البلدان الآسيوية بلوغها ٥٪ سنويا لكي يفترض انها تتقدم ، وهذا يقتضيها توظيف ١٥ ٪ من دخلها القومي ، بينما هي لا توظف اكثر من ٦٪ هذا مع العلم ان الاتحاد السوفياتي استطاع ـ بفضل سياسته الاشتراكية ـ ان يوظف في الاستثمارات نسبة تتراوح بين ٢٥ و ٣٠٪ سنويا في المتوسط ، وذلك بدأ من عام ١٩٢٨ .

وعلى ذكر زيادة السكان ، قد يقول البعض بحل مالتوس لتامين الرفاه للبشر ، اي بتحديد النسل عن طريق القانون ، بحيث يصبح عدد الوفيات مساويا لعدد الولادات ، ثم ينخفض عدد السكان عموما عن طريق الحروب ، فتضحي الثروات كافية لسكان الارض ان لم تزد عن احتياجاتهم .

ولكن المنطلق الذي انطلق منه مالتوس منطلق انحيازي وغير انساني ، اذ كان همه التخفيف عن نفسه وعن ابناء طبقته من معشر الاغنياء ضريبة الخبز التي فرضتها الملكة اليزابث الاولى سنة ١٦٠١ لكي تعطى للفقراء . فكأن هم مالتوس بالطبع انقاص عدد الافواه الجائعة لتخف بالتالي عدد الدريهمات التي تجبى منه ومن اقرانه من الاغنياء كضريبة او « اتاوة » تمنح للفقراء .

ثم ان ما فات المالتوسيين هو انه لا يمكن فرض اي قانون في عالم الفراش ، فمع أن مائدة الفقير فقيرة الا ان سريره خصيب على حد تعبير المثل الفرنسي . فطبيعة الفقير ونمط حياته يؤديان الى زيادة الانسال بالضرورة ، فهو لا مال لديه كي يخرج من بيته ويمضي اوقات فراشه، وسكنه غير صحي في معظم الاحيان مما يؤدي الى عدم توفير الدفء له الا في الفراش ، كما انه يحس انه مظلوم ممقوت مسحوق النفس ، لا يمارس اية سيادة حتى على نفسه ، ولا يجد امامه اي انسان لينتقم منه الا زوجه ، فيأمرها لتمتثل ، فيكون مولود جديد او بالاحرى فم جديد يضاف الى مجموع الافواه الجائعة في الوجود . هذا بالاضافة الى انه حتى في احوال الترمل والطلاق يتزوج احد الزوجين او كلاهما ، ويبقى الانجاب مستمرا ابدا .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان اقتراح تحديد الزواج وتحديد الولادات « اقتراح بربري » على حد تعبير مندوب اوكرانيا في لجنة السكان في شباط من عام ١٩٤٧ . ووجه البربرية فيه ما خاطب به مندوب يوغوسلافيا اللجنة : « انتم ايها الرأسماليون تريدون ان تخضعوا السكان للاقتصاد . اما نحن فعلى العكس نريد ان نخضع الاقتصاد للسكان . نحن مع الانسان وانتم مع المال » .

والحقيقة ان بالامكان اخضاع الاقتصاد للسكان . فهذا كولن كلارك Colin Clark الاقتصادي الشهير يصرح قائلا ان بامكان الارض ان تستوعب خمسة عشر مليارا من البشر دون خوف من غائلة الجوع ، شريطة ان يكون الجنس البشري بكامله في مستوى علمي وتقني يمكنه من استثمار الارض بالشكل الافضل ، اي على المستوى الارفع السائد في هولندا والولايات المتحدة مثلا .

حتمية الاشتراكية :

يتبين لنا مما تقدم ان ليس بامكان الدول المتخلفة ان تنهض من وهدتها عن طريق النظام الليبرالي الرأسمالي ، وذلك لارتباط الرأسمال الوطني بالاقتصاد الاجنبي من جهة ، ولعمل البلاد المستعمرة على افقار البلدان المتخلفة وتجويع سكانها كي تستمر في هيمنتها على نفوس اهل البلاد ومعدهم . « وما دامت الدول الغنية تقف حائلا دون انتهاج سياسة التنمية التي انتهجتها هي في بداية امرها ، فان شكلا من اشكال الاشتراكية هو السياسة الوحيدة الناجعة في البلدان الفقيرة . فالثورة الاشتراكية تتيح اعادة توزيع الثروة ، وتبعث على الطموح الى تكوين صفوة جديدة . كما ان السياسة الاقتصادية الموجهة التي تسير عليها الخطة توصد الابواب امام استيراد الحاجيات غير الضرورية وتسمح بوضع اسس متينة لسياسة اجتماعية عادلة في مجال الدخل » . (٣)

(٣) Socialisme et Autogestion, P. 387.

صدر حديثا

للشاعر عبد الوهاب البياتي

طبعة جديدة لواحد من اهم
دواوين الشعر العربي الحديث

منشورات دار الاداب ٢٠٠ ق.ل

الى محمود درويش

١ ـ رسالة من الحدود

سألت عن حبيبة منحتها هواك
وكل ما لديك من مشاعر الصبى
فقيل لي بأنها هناك
على الدروب في مشارف الربى
تغير .. ترتدي من الصفيح ثوبها
وقربها
طلائع المحاربين .. قربها
أزاهر البيوت والمدى الكبير والصباح ...

***

أنا على الحدود أسأل الرياح
اذا أتت من الجنوب ما دهى الجنوب ؟
صفاؤه مباح
وشمسه كثيرة الشحوب

***

أنا هنا على الحدود أضرم الرياح ...
سمعت صوتك العنيد يقهر الحديد
سمعته نشيد
من الجنوب آتيا بأعظم الرعود
رأيته يفجر الغضب
وينشر اللهب
على معاقل الغزاة يمطر الصخب ..
رأيته يعود
الى ذرى حبيبة منحتها هواك
وطوّقت يداك
ـ من السجون ـ خصرها .. سمعته هناك
يوزع المحاربين كالرعود في ذرى الجرود .

٢ ـ « السجن »

أزهار الحقلة تنتظرُ ...
اصنع من شِعرك للاحزان رؤى وصباح
اصنع بالحب قوى وكفاح
كالسجن عنيفٌ ! بل ان السجن الاكبر
لم يربح من دمك المشهر
قطرة سفّاح ...
كالسجن عنيفٌ بل أكثر
وكذلك شأن المندفعين متى عبروا
وكذاك يكون المنتصرُ !
لا يمضي الليل اذا ما انهدّ بلا أرياح
فليقصفْ من خلف القضبان صدى الافراح
أضواء الموكب تنتشرُ
والحب سلاح
فلترعدْ من فوق الجدران
ولتمطرْ من قلب البركان
أشجار الغابة تنتظر ...

الياس لحود

الاشتراكية اذن هي القدر المقدر للدول السائرة في طريق النمو ، شاءت ام ابت ، ولا يجديها فتيلا ان تلعن الاشتراكية وتتآمر عليها ، او تضلل الشعب كي يقاوم تيارها ، اذ لا بد لها من ان تسير في هذا الطريق ، مهما ضحى الرأسماليون وارباب الفعاليات الاقتصادية من مالهم المسروق وارباحهم الفاحشة لصد موجة الزحف الاشتراكي ، ومهما تدفقت المساعدات الاجنبية بحجة التطوير والتصنيع والصداقة بين الشعوب ، ومهما حيكت الدسائس ودبرت المؤامرات وزرعت الانقلابات العسكرية من اجل القضاء على الاشتراكيين والاشتراكية ... ذلك ان العالم لم يعرف ، منذ القرن التاسع عشر ، دولة متخلفة استطاعت النهوض من كبوتها ، والتغلب على تخلفها ، والانطلاق في مضمار الحضارة والتقدم والرقي ، بسلوكها الصراط الرأسمالي الحر . وهذا ما اكده بول بيروخ في كتابه : « الثورة الصناعية والتخلف » .

Revolution Industriel et sous Devéloppement

ثم ان تعنت الدول الرأسمالية في مقاومة الاشتراكية قد ينقلب عليها اذا ما ازدادت الهوة بعدا والشقة اتساعا بين جماعة الاغنياء المتخمين ومعشر الفقراء الجائعين ، اذ قد يتحكم الجوع في الفقراء فيؤدي الامر الى انحراف حاد في تاريخ المعمورة ، ذلك ان الجوع ـ كما يقول اللورد بويدور Boydor ـ اخطر على مستقبل البشرية من القنبلة الذرية . وهذا مصداق لما قاله الرئيس بومبيدو في الجمعية الوطنية الفرنسية في جلسة ١١ حزيران سنة ١٩٦٤ : « يؤكد لنا التاريخ ان البشر لا يتحملون طويلا الظلم والشقاء . ومؤتمر باندونغ اظهر بشكل صارخ ان المتخلفين بدأوا يفتحون عيونهم على واقعهم . ويوم يتحرك موكب الجياع ستختفي حضارتنا ونختفي نحن معها » .

اسماعيل البيطار